١ - يشني بالغ الشناء على الامين العام لما قام به من دراسة استقصائية للآليات والوسائل المتوافرة حاليا داخل منظومة الأمم المتحدة لتعيين التطورات الاقتصادية العالمية وتحليلها ورصدها في وقت مبكر (١) ؛

٢ - يعترف بأنه ينبغي عند التعمين المبكر للمشاكل الناشئة أن تهدف الأمم المتحدة إلى تحسين أنشطتها المتعلقة بالتحليل والتنبؤ على أساس منسق ، وأن تقوم بما يلي:

- (أ) تعزيز الروابط الإعلامية داخل الأمم المتحدة ؛
- (ب) تحسين الآليات القائمة ووسائل توفير البيانات الاجتماعية - الاقتصادية المتاحة في الأمم المتحدة بشكل شامل وميسور لكي يستخدمها واضعو السياسات وغيرهم ؛
- (ج) مواصلة تنمية الروابط وزيادة تدفق المعلومات بين الأمم المتحدة والمراكز الوطنية للبحوث والمعلومات ، حيثما يكون ذلك ممكنا ؛
- (د) التوسع في تحليل الخيارات والإجراءات الممكن اتخاذها فيما يتعلق بالمشاكل الناشئة في الاقتصاد العالمي بغية تشجيع الدول الاعضاء على تحسين عملها التحليلي وأنشطتها المتعلقة بالتنبؤ ؛

٣ - يرجو من الامين العام أن يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٠ مقترحات يمكن تنفيذها في حدود الموارد القائمة من أجل تحسين أعمال الأمم المتحدة فيما يتعلق بتعيين المشاكل الناشئة في الاقتصاد العالمي وتحليلها ورصدها في وقت مبكر ، طبقا لهذا القرار .

الجلسة العامة ٢٥

٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩

٨٦/١٩٨٩ - الممارسات الاقتصادية الاسرائيلية في الاراضي
الفلستينية والاراضي العربية المحتلة الاخرى

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يذكر بمقرر الجمعية العامة ٤٣٢/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/
ديسمبر ١٩٨٥ ، والذي رجت فيه الجمعية العامة من الامين العام للأمم المتحدة إعداد

(١) انظر "دارسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٩" (E/1989/45) ،
"قضايا خاصة" ، الفرع ثانيا .

تقرير عن الممارسات المالية والتجارية لسلطات الاحتلال الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية المحتلة الاخرى ،

وإذ يذكر أيضا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٥/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، وبمقرر الجمعية العامة ٤٣/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ،

وقد نظر في تقرير الامين العام عن الممارسات التجارية الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة^(٢) ، وعن الممارسات المالية والتجارية الاسرائيلية في الجولان العربي السوري المحتل^(٣) ،

وإذ يضع في الاعتبار أن الأرض والمياه هما من الموارد الوطنية الاساسية في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية المحتلة الاخرى ،

١ - يحيط علما مع القلق بتقرير الامين العام عن الممارسات التجارية الإسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة وعن الممارسات المالية والتجارية الإسرائيلية في الجولان العربي السوري المحتل ، وهما التقريران اللذان أعدا تنفيذا لمقرري الجمعية العامة ٤٣٢/٤٠ و٤٣٠/٤٣ ولقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٥/١٩٨٨ ؛

٢ - يرجو من الامين العام أن يعدّ تقريراً شاملاً عن السياسات والممارسات الإسرائيلية المتعلقة بالأرض والمياه في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية المحتلة الاخرى ، وأن يقدم التقرير للجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

الجلسة العامة ٣٥

٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩

• A/44/277-E/1989/82 (٢)

• A/44/338-E/1989/118 (٣)